مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 11 / العدد: 01 / السنة: 2024 / ص ص: 536 - 560

مُساءلة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

Questioning the Common European security identity

تاريخ الإرسال: 2023/08/30 تاريخ القبول: 2024/01/09

بلخير صهيب * *BELKHIR Sohaib*
جامعة باتنة1
University of Batna 1
مخبر الأمن الإنساني: الواقع الرهانات والأفاق
Sohaib.belkhir@univ-batna.dz

ملخص:

تبحث الدراسة تأثير التحولات الأمنية التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، والكيفية التي تعامل معها الاتحاد الأوروبي من أجل تشكيل هوية أمنية مشتركة، كما تجادل الدراسة بأن الهوية الأطلسية هي الخطر الأساسي الذي يواجه الهوية الأمنية الأوروبية، خاصة بعد Brexit الذي كانت له تبعات سلبية على الأمن الأوروبي.

كما تناولت الدراسة تطور المؤسسات الأمنية الأوروبية والسياسات الدفاعية من خلال تناول المؤتمرات الكبرى التي عرفتها أوروبا، وأهم المؤسسات الأمنية والمناصب العليا التي تتولى رسم السياسات الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، مثل الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية وهيئات الدفاع المشتركة وصندوق الدفاع الأوربي EDF، ومبادرة التعاون الهيكلي الدائم في مجال الدفاع PESCO.

الكلمات المفتاحية: الهوية الأمنية؛ الاتحاد الأوروبي؛ السياسات الدفاعية.

Abstract:

The study examines the impact of security transformations that the international system experienced after the end of the Cold War and how the European Union dealt with them in order to form a common security identity. The study also argues that the Atlantic identity is the main threat facing the European security identity, especially after Brexit, which had negative repercussions on security European.

The study also dealt with the development of European security institutions and defense policies by addressing the major conferences known to Europe and the most important security Institutions and senior positions that are in charge of drawing up the foreign and security policies of the European

* - المؤلف المُراسل

cooperation initiative in the field of defense.

Keywords: *Security identity; European Union; defense policies*

Union, such as the high representative of European foreign and security policy, joint defense bodies, the European defense fund (EDF) and the permanent structural

مقدمة:

لقد شكلت التحديات الأمنية التي أصبح يعيشها العالم اليوم منعطف مهم جدا في السياسات الأمنية التي تضعها الدول، حيث أن التوسع الكبير الذي عرفه مفهوم الأمن مع كثرة التهديدات الحديثة، أجبر الدول على العيش في نظام من التشاركية والاعتماد المتبادل من أجل تحقيق الأمن الجماعي، الذي أصبح فكرة كثيرة الرواج في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين أهم التكتلات الدولية التي تهتم بتحقيق الأمن الجماعي لأعضائه، هذا ما ساعد على بروز فكرة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة التي ظهرت عقب نهاية الحرب الباردة، وأخذت في التطور ومواجهة كل التحديات النظرية والتطبيقية من أجل خلق تعريف للأمن الأوروبي، وتحديد لأبرز التهديدات التي يجب الاستعداد لمواجهتها برؤية استراتيجية استباقية في إطار المؤسسات التابعة للاتحاد، والمسؤولة عن تحقيق سياسات دفاعية وأمنية ناجعة.

نحاول من خلال هذه الورقة العلمية الإجابة عن الإشكالية التالية: **إلى أي مدى نجحت أوروبا في بناء هوية أمنية أوروبية مشتركة منذ نهاية الحرب الباردة؟** ومن أجل الإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا برسم الخطة التحليلية التالية:

المحور الأول: المقاربات النظرية للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

المحور الثاني: مضامين الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المحور الثالث: تحديات بناء هوية أمنية أوروبية مشتركة

- **المقاربة المنهجية:** اتجه في هذه الدراسة إلى استعمال التكامل المنهجي الذي أصبح الأساس الرئيس في الدراسات الدولية والسياسية، حيث استعملت كل من:

- المنهج التاريخي الذي يساعدنا في الدراسة الزمنية للأحداث المرافقة للظاهرة المدروسة، مع تقديم إطار جيد للتحليل والتفسير.

- منهج التحليل الجيوسياسي؛ والذي فرضته طبيعة الموضوع، حيث أن تفاعل الجغرافيا مع الاستراتيجيات الأمنية والسياسية لدول جعلتنا نستعين بهذا المنهج، من أجل تحليل وفهم الأحداث المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.

المحور الأول: المقاربات النظرية للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

قبل محاولة الاطلاع على المقاربات النظرية المهمة والمفسرة للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، يجب الإشارة إلى مفهوم الهوية الأمنية، والتي تعتبر الركن الأساسي التي يمكننا من خلالها تحديد التهديدات الأمنية، وتعريفها وتصنيفها من أجل رسم السياسات الأمنية الضرورية لمواجهتها.

تعتبر النظريات والمقاربات المعرفية التي قامت عليها فكرة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة نقطة أساسية في تحديد هذا المفهوم ومحاولة دراسته، ومن بين أهم المقاربات التي يمكننا الاستعانة بها من أجل فهم الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة هي المقاربة البنائية والليبرالية المؤسساتية، وأيضا مقاربة المركب الأمني الإقليمي.

أولا: الأفكار المشتركة وإدراك التهديدات: التعريف البنائي للهوية الأمنية المشتركة

تعتبر البنائية من النظريات الحديثة في العلاقات الدولية، حيث كان أول انتشار لها بعد نهاية الحرب الباردة، حاولت البنائية تقديم تفسيرات للظواهر

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الدولية مثل الحرب والسلم والتعاون والصراع والأمن بالاستعانة بمتغيرات جديدة غير المتغيرات المادية التي كانت الأساس في باقي النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، حيث أدخلت متغيرات كالهوية والأفكار والمعايير في تحليل الظاهرة الدولية[1].

يرى المفكرون البنائيون بأن الأمن ليس معطى مسبق، بل يتم تشكله عن طريق التفاعل التذتاني Intersubjectivity، حيث يجادلون بأن التفاعل بين الأفكار والقيم والمعايير التي تتبناها مختلف الفواعل هي التي تشكل الظاهرة الأمنية[2]، فلا يمكن اعتبار الحالة Xالتي تعيشها مجموعة من الدول حالة أمن أو حالة تهديد إلا إذا كانت هناك أفكار مشتركة بين تلك الدول حول الحالة X، ولتوضيح أكثر يمكننا الافتراض بأن الحالة X هي تسلح دولة (أ) المجاورة لمجموعة من الدول، هنا وحسب البنائية فإن الأفكار التي تملكها تلك الدول حول الدولة (أ) هي التي يمكن لها أن ترى التسلح حالة أمن أو حالة تهديد.

يرتكز مفهوم الهوية الأمنية المشتركة في الأساس على الارتباط القائم بين الدولة ومحيطها الخارجي،[3] حيث أن القيم والأفكار التي تجمع الدول بمحيطها الخارجي حول الأحداث الدائرة في السياسة العالمية هي ما تحدد هويتها الأمنية ، والتي تتحكم في ما بعد في سلوكياتها و سياساتها الأمنية، وفي هذا الصدد يصرح الاستاذ Alexander Wendt بأن الأمن في الأساس هو مسألة إدراك، حيث يعتبر الأمن هو نتاج العمليات التفاعلية والتشاركية التي تحدث بين الدول من خلال تبادل الأفكار حول القضايا المشتركة من أجل تحديد وجهة نظر واحدة تجمع بينهم.[4]

كما ترى الأستاذة ليزبث أجيستام بأن هناك ارتباط وثيق بين الأمن والهوية[5]، حيث تعمل الهوية على تعريف الأنا والأخر الذي يواجه الأنا، وبالتالي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تحدد الصديق والعدو وتحدد التهديدات التي تواجه الدول. وتعتبر هذه الفكرة هي التي تميز الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي حيث أن المنظور المشترك للتهديدات الأمنية هو الذي يصنع هويته الأمنية المشتركة، والتي تحدد وتعرف المقبول والمرفوض، وتعرف ما هو تهديد وما هو لا أمن .

يمكننا هنا التوضيح أكثر؛ من خلال مثال الأستاذ Wendt الذي أشار فيه بأن 500 رأس نووي بريطاني لا يشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية على عكس 500 رأس نووي لكوريا الشمالية[6]، وهذا من خلال الهوية الأمنية للولايات المتحدة التي لا تعتبر بريطانيا عدوا بل تعتبرها صديقا وحليفا، أما بالنسبة لكوريا الشمالية فهي تعتبر دولة غير صديقة، ومصدرا للتهديد بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية .

تعتبر التفسيرات التي تقدمها النظرية البنائية للهوية الأمنية المشتركة مهمة جدا، حيث ترى بأن الهوية الأمنية هي التي تشكل السلوكيات الأمنية للفواعل[7] من خلال تحديد الصديق والعدو وحالة الأمن والتهديد، كما تساعد في تقديم تصنيفات للظواهر والأفعال الدولية التي تقوم بها الأطراف الخارجة عن نطاق هذه الهوية الأمنية المشتركة، كما أن النظرية البنائية قائمة على أساس العلاقة بين الهوية والأمن، وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكيات الأمنية للفواعل.

ثانيا: المراجعة النيوليبرالية للبناء الأنطولوجي للأمن

تعتمد المقاربة الليبرالية في حقل الدراسات الأمنية على مجموعة من الأفكار في تفسير الهوية الأمنية المشتركة، يمكننا تلخيصها في ثلاث أفكار كبرى هي[8]:

1- دمج الأمن المحلي بالأمن الدولي: حيث ترتكز هذه الفكرة على العلاقة الترابطية بين الأمن الدولي والأمن المحلي، فلا يمكن أخذ الأمن الدولي بمعزل عن الأمن المحلي، حيث تعتبر محصلة الحالة الأمنية لمجموعة الدول المشكلة للنظام الإقليمي حالة الأمن في ذلك النظام، وهذا راجع إلى الفترة التي عاشها النظام

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وكذلك التطور التكنولوجي، حيث أصبح أي حدث في أي مكان في العالم يؤثر على الحالة العامة للعالم، وتستمد هذه الفكرة من نظرية

Batter Fly والتي تقر بترابط كل الأجزاء الصغيرة في عالم اليوم.

2- إعادة الاعتبار للنتائج الأمنية غير العسكرية: كما هو متداول في أدبيات الدراسات الأمنية النقدية بأنه تم توسيع مفهوم الأمن الذي كان مقتصرا على شقه العسكري، بحيث تحقق الدولة البقاء عن طريق تطوير سياستها الدفاعية إلى الاهتمام بجوانب أخرى للأمن، وقد اختصت الليبرالية في التركيز على أهمية الأمن الاقتصادي في تفسيرات الهوية الأمنية المشتركة، حيث يطلب من الدول التي تملك نفس الهوية الأمنية أن تحقق حالة الأمن الاقتصادي؛ لأن أي ضعف اقتصادي لأي دولة من الدول مؤثر على باقي الدول.

3- السعي إلى الأمن عبر البناء المؤسساتي للأمن: ترى النظرية الليبرالية وبفكرتها الأساسية بأن العلاقات الدولية مبنية على التعاون، وبسعيها لإقامة المؤسسات الدولية التي تعتبر هي المنظمة والمحافظة على النظام الدولي، وهي الضامن الأساسي للأمن الذي يتحقق عن طريق ولاء الدول لها.

يمكننا تفسير الهوية الأمنية المشتركة من خلال اعتبار الأمن بناء مشتركا بين مجموعة من الدول التي تتعاون فيما بينها عن طريق بناء مؤسسات، من أجل صد التهديدات المشتركة مثلما لدينا في الاتحاد الأوروبي، إن فكرة الاعتمادية المتبادلة التي قدمتها النظرية الليبرالية المؤسساتية تقوم على نوعين من الاعتماد؛ وهما الاعتماد الأمني والاعتماد الاقتصادي، وأن الهوية الأمنية المشتركة هي التي تربط هذه الدول عن طريق تحديد التهديدات المشتركة فيما بينهم.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ثالثا: مقاربة المركبات الأمنية الاقليمية: الاتحاد الأوروبي كمركب أمني

كان أول ظهور لهذه المقاربة في كتاب "الإقليم والقوى: بنية الأمن الدولي"الذي كتبه كل من Barry Buzan و Ole Waever سنة 2003، حيث تقوم هذه المقاربة التحليلية على مجموعة من الوحدات التي تقوم بعملية إضفاء/ نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية، انطلاقا من فكرة أن المشاكل الأمنية هي مشاكل مشتركة، ولا يمكن حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض(9).

يحدد مركب الأمن الإقليمي عبر وجود مستوى عال من الاعتماد المتبادل بين الوحدات المشكلة له، يشمل هذا الترابط مختلف عمليات بناء الأمن، والذي يكون بتحديد الموقف من حدث معين عن طريق إضفاء الطابع الأمني عليه من أجل أن تكون معالجته أمنية.

تعتبر فكرة الإدراكات المشتركة هي الوحدة الأساسية في البناء الليبرالي للأمن، وكذلك هي نفس الوحدة التي قام عليها المركب الأمني الإقليمي، وهي الأساس الذي تقوم عليه الهوية الأمنية المشتركة.

المحور الثاني: مضامين الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

لقد عرف الأمن الأوروبي عديد التطورات منذ معاهدة ماسترخت سنة 1992، التي أعلن من خلالها الاتحاد الأوروبي كمنظمة رسمية، هذا التطور أنتج مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تحقيق أمن أوروبا، والتي كانت عبارة عن استراتيجيات وخطط عمل تتضمن تصورا محددا للتهديدات والمخاطر المشتركة لدول الأوروبية، وأيضا هيئات أمنية وسياسية تابعة للاتحاد تقوم على تنفيذ كل الاستراتيجيات وخطط العمل التي تضمن الأمن الداخلي والخارجي(10).

أولا: أبعاد الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

لقد عرفت الأدبيات المتعلقة بتحديد مفهوم الأمن مجموعة من النقاشات التي أعقبت فترة نهاية الحرب الباردة، حيث ظهرت مجموعة من المفاهيم مثل الأمن

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الإنساني الذي تحدث عن الأمن بمفهوم أشمل وأضاف له مجموعة من الأبعاد غير البعد العسكري، وأيضا نظرية قطاعات الأمن التي تحدثت عنها مدرسة ابريستفيث؛ والتي تشمل القطاع الاقتصادي والقطاع الغذائي والصحي، تعتبر هذه القطاعات هي التي تشكل النقاط المستهدفة بالتهديد، وهي التي تشكل الأبعاد التي يجب التركيز عليها.

دراسة الشق الأمني للاتحاد الأوروبي يُمكننا من استخلاص مجموعة من الأوليات التي يجب تحقيق الأمن على صعيدها، ويمكننا تلخيص هذه الأوليات التي تعتبر نواة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة في ثلاث عناصر هي:

1- البعد الأمني وسياسات الدفاع: نجح الاتحاد الأوروبي في تبني الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية: رؤية مشتركة، سياسة مشتركة، أوروبا أكثر قوة حيث ركزت على زيادة المخصصات المالية لقطاع الأمن والدفاع مع محاولة إنشاء جيش أوروبي موحد، وصناعة أوروبية دفاعية[11].

لقد شكلت التهديدات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة خطرا على الأمن الأوروبي. وتلخصت هذه التهديدات في:

أ- التهديدات الإرهابية: حيث كانت نتاج الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أظهرت مجموعة من المشاكل الأمنية العابرة للحدود؛ كالتفجيرات الإرهابية التي عرفتها بعض الدول الأوروبية.

ب- الهجرة غير الشرعية: تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات الجدية للأمن الأوروبي، حيث يشكل البشر القادمون من أماكن النزاع والأماكن الفقيرة والذين لا يمتازون بوجود شرعي تهديدا للمواطنين وللدول، خاصة في حالة التحاقهم بعصابات الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية العابرة للحدود.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ج- التهديد الروسي: شكلت روسيا تحدي أمني لأوروبا وخطر كبير خاصة في ظل الحرب الباردة، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي حيث بقيت العلاقة الروسية- الأوروبية في مد وجزر إلى غاية سقوط شبه جزيرة القرم، الذي أعقبه بعد بضع سنوات العملية العسكرية في أوكرانيا التي أعادت أوروبا إلى عصر الحروب والصرعات، وتسببت في خسائر مادية كبيرة للاتحاد الأوربي، هذا ما دفعه إلى طرح مجموعة من المشاريع العسكرية المشتركة من أجل تعزيز أمنها.

يمكننا القول بأن التهديدات التي تواجه أوروبا لها أبعاد داخلية وخارجية، حيث أن الهجرة غير الشرعية والإرهاب لهما أثار على الأمن الداخلي للدول الأوروبية، كذلك التهديدات الخارجية كالتوسع الروسي يشكل أيضا تحديا كبيرا لأوروبا.

حاول الاتحاد الأوربي تقديم مستقبل أفضل للسياسات الدفاع خاصة بعد الأزمة الروسية- الأوكرانية، حيث قال جوزيف بوريل ممثل الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي: "يجب أن تتعلم أوروبا التحدث بلغة القوة"، ويبدوا جليا بأن أوروبا أدركت بأنها بحاجة إلى تطوير قدراتها الدفاعية في إطار منظومة عمل مشتركة، كانت أول خطواتها إطلاق مشروع البوصلة الاستراتيجية التي تعتزم الدول الأوروبية وضعها كخطة دفاعية جديدة، حيث تضم 40 صفحة تشمل نظرة عامة لما يحدث في العالم، وخُططا لتأسيس قوة دفاعية أوروبية.

تركز البوصلة الاستراتيجية على تأسيس ما يعرف بقوة التدخل المشتركة، والتي قوامها 5000 جندي تقسم إلى وحدات برية وجوية وبحرية، ولكن يبقى الخلاف الحالي حول هل هذه الوحدة ستستقر في ألمانيا بشكل مؤقت ثم تتجه لتتناوب على باقي الدول الأوروبية (اقتراح ألماني)، أم ستكون وحدة دائمة على الأراضي الألمانية، وهذا ما سيفتح الصراع حول رؤية أوروبا لمصدر التهديد هل

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تقتصر على روسيا فقط حيث ستحدد ألمانيا هنا كمنطقة دفاع، أو على باقي التهديدات الأخرى.[12]

2- البعد الاقتصادي للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة: يعتبر مصطلح الأمن الاقتصادي من المصطلحات الحديثة في الدراسات الأمنية، وكان الأستاذ Barry Buzan يقول أن له علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول للأسواق الخارجية، وقدرتها على الحصول على شركات وصفقات مع جهة خارجية لها وزن اقتصادي، يعرف أيضا بقدرة الدولة والمجتمع على ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها، والحفاظ عليها عند مستوى معين يحقق الاستقرار الاقتصادي[13].

يمكننا القول بأن الأمن الاقتصادي هو قدرة الدول على الحفاظ على ثرواتها وتحقيق اكتفائها الذاتي من مواد أساسية، مع الحفاظ على تحقيق أرباح تستفيد منها الدول، وكل هذا في ظل منافسة دولية.

يمثل الشق الاقتصادي تحديا كبيرا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث يشمل على أزمتين رئيسيتين[14]:

- تتمثل الأزمة الأولى في كبار السن وأصحاب المعاشات والذين يؤثرون على صناديق التقاعد الأوربية، كما نتج عن هذا نقص في اليد العاملة الشابة التي تحقق الثروة، وتساهم في تمويل الميزانيات عبر الضرائب.

- أما الأزمة الثانية فتتمثل في التهديد الكبير الذي يشكله الاقتصاد الصيني الذي أصبح يهدد الأسواق الأوروبية داخليا، حيث تراجعت السلعة الأوروبية مقابل السلعة الصينية، وخارجيا بسيطرة المنتوجات الصينية على أسواق أوروبا الخارجية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ومن أجل هذا وضعت أوروبا مقترحا؛ هو عبارة عن وثيقة تسمى باستراتيجية الأمن الاقتصادي الأوروبي، وهي قيد الدراسة والمناقشة، وتشمل الاقتراحات التالية[15]:

- اتخاذ خطوات حذرة في العلاقات مع الصين.
- تحديد إطار مشترك لتحقيق الأمن الاقتصادي ضمن متطلبات الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة.
- تطوير نهج أكثر شمولية لإدارة المخاطر.
- مراجعة لائحة مراقبة الصادرات.
- وضع خطوات لحماية الاتحاد الأوروبي من الابتزاز الاقتصادي.

3- البعد الطاقوي للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة: تعتبر أوروبا تحقيق الأمن الطاقوي من الركائز الأساسية في هويتها الأمنية المشتركة، حيث تؤكد الأرقام بأن أوروبا ضعيفة من حيث إنتاج الطاقة مقارنة بالدول الأخرى.

يعتبر مفهوم الأمن الطاقوي من المفاهيم الأساسية التي رافقت ظهور الإقرار الكبير بين علماء الدراسات الأمنية والاستراتيجية، بأن الأمن لا يتعلق بالسلاح فقط، بل له أبعاد أخرى. والأهمية المتنامية لهذا المفهوم تعود إلى العلاقة بين الأمن والقوة الاقتصادية للدول الصناعية، لأن الطاقة تعد المحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية[16].

يقوم مفهوم الأمن الطاقوي بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي على أمن إمدادات الطاقة، حيث يتضمن هذا المفهوم تصورا يقوم على ضرورة استمرارية الإمدادات من مصادر موثوقة وسهلة، والوصول إليها بأسعار معقولة، وبأثار مقبولة على بيئتنا[17].

وهنا، يمكننا استخلاص أن أمن الطاقة متعلق بالدرجة الأولى بموثوقية وقوة الإمدادات ومصادرها مع التركيز على السعر وحماية البيئية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

بالنسبة لأوروبا فهي تعاني من مجموعة من المشاكل المتعلقة بتحقيق أمنها الطاقوي، وأهمها:

- نقص الإنتاج والتبعية للأسواق الخارجية[18].
- ضعف الاحتياطات الطاقوية الأوروبية[19].
- إشكالية موثوقية موردي الطاقة، حيث أن أغلبهم لا يعرفون استقرارا داخليا واقليميا، والبعض الآخر وسع من إنتاجه صوب أقاليم أخرى منافسة للاتحاد الأوروبي[20].
- صعوبة استعمال الغاز الصخري بسبب المنع القانوني[21].
- اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية، حيث أن الإنتاج لا يغطي حاجيات جميع الدول.

تسعى أوروبا للحفاظ على أمنها الطاقوي ومن أجل هذا وضعت الوثيقة الاستراتيجية لأمن الطاقة في أوروبا لعام 2014، والتي وضعت الأهداف التالية[22]:

- إجراءات فورية تهدف إلى زيادة قدرة الاتحاد الأوربي للتغلب على الانقطاعات الكبرى خلال فصل الشتاء 2015/2014 الذي صادف أزمة شبه جزيرة القرم.
- تعزيز آليات الطوارئ، وحماية البنية التحتية الاستراتيجية.
- اعتدال الطلب على الطاقة.
- زيادة إنتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي.
- مواصلة تطوير تكنولوجيات الطاقة.
- تنويع الامتدادات الخارجية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

كما تحاول أوروبا تقديم سياسة الطاقة على صعيد أشمل؛ لاسيما فيما يتعلق بمسألة تنويع مصادرها، وعدم الاكتفاء بمصدر واحد[23].

ثانيا: مؤسسات الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

نوقشت فكرة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة أول مرة في إعلان روما في 1984/10/27، حيث أطلق عليها اختصار IEDS، وهي الهوية الأوروبية للأمن والدفاع. تم الاتفاق خلال هذه القمة على إجراء نوع من التجانس في سياسات الدفاع للدول الأعضاء في منظمة اتحاد أوروبا الغربية قبل معاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي[24].

تطورت فكرة مؤسسة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة كثيرا بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي، حيث كانت حاضرة في الكثير من المؤتمرات التي جمعت قادة أوروبا، يمكننا تلخيص أكبر القرارات التي كان لها دور في بناء مؤسسات أمنية في الاتحاد الأوربي في ثلاث مؤتمرات كبرى:

1- مؤتمر كولون 1999: لقد شكلت قمة كولون المنعقدة في الفترة 3 و4 جوان 1999 نقطة تحول أساسية في وضع أسس السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، حيث كان النقاش حول تعزيز السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي عن طريق تعزيزها بقوة عسكرية ومؤسسات مشتركة من أجل منح الاتحاد الأوروبي دور أقوى على الصعيد الدولي[25]، وتم الاتفاق خلال القمة على تكليف مجلس الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرارات المناسبة حيال مختلف الأزمات بالاستناد على العناصر التالية:

- دورية الاجتماعات مع عقد اجتماعات طارئة، وتشكيل مجلس للشؤون العامة يشمل وزراء الدفاع.

- تشكيل لجنة سياسية وأمنية دائمة في بروكسل تضم خبراء سياسيين وعسكريين.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

- تشكيل لجنة عسكرية تضم خبراء عسكريين يقدمون التوصيات للجنة السياسية والأمنية.

- تشكيل هيئة عسكرية للاتحاد الأوروبي تحتوي مركزا للتوجيه[26].

- تأكيد الاتحاد على ضرورة امتلاك القدرة على العمل المستقل بقيادة كفاءات أوروبية، مثل تعيين Javier Solana ممثلا أعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهو الذي كان أمين عام لحلفNATO قبل ذلك.

2- قمة نيس سنة 2000: بعد قرار وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي خلال قمة هلنسكي سنة 1999 على تبني فكرة تأسيس قوة عسكرية موحدة، جاءت قمة نيس سنة 2000 لتتخذ جملة من الخطوات العملية للتأكيد على هذه الفكرة، فقد تم الاتفاق على تشكيل القوة الأوروبية للتدخل السريع EUROFOR التي يبلغ عددها ستين ألف جندي يتم تدعيمهم بـ 400 طائرة حربية، و100 سفينة[27]. استحدثت قمة نيس هيئتين هما:

- **المجلس الأوروبي:** الذي يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يعقد اجتماعاته بمدينة بروكسل البلجيكية، يتولى المجلس مهام السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي مع التركيز على تحديد المبادئ والتوجهات الكبرى، وإعداد وتحضير الوسائل اللازمة من أجل تنفيذ الاستراتيجيات[28]، يمكن اعتبار المجلس الأوروبي بمثابة الهيئة التشريعية لمبادئ الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، كما يختص في رسم الدور العالمي للاتحاد الأوروبي.

- **مجلس الوزراء:** هو السلطة العليا في هرم الاتحاد الأوروبي المخول بصنع القرار داخل أجهزة الاتحاد دون الخروج على التوجهات العامة التي يقرها المجلس الأوروبي. يتفرع عن مجلس الوزراء اللجان والمؤسسات التالية:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أ- الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة: يقتصر دور الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية على إدارة السياسة الخارجية والأمنية، حيث يساهم في وضع هذه السياسات وتنفيذها بتكليف من المجلس الأوروبي، كما يترأس مجلس وزراء الخارجية للاتحاد، ويمثل الاتحاد في كل ما يتصل بالسياسة الخارجية والأمنية[29].

ب- اللجنة الدائمة للسياسة والأمن: تختص هذه اللجنة بالمراقبة السياسية والإدارة الاستراتيجية لمختلف الأنشطة التي يقوم بها مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية.

ج- اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي: تعتبر اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي أعلى هيئة عسكرية تم إنشاؤها تقوم بتوجيه جميع الأنشطة العسكرية في إطار الاتحاد الأوروبي، ولا سيما تخطيط وتنفيذ المهام والعمليات العسكرية بموجب سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) وتطوير القدرات العسكرية. تتألف اللجنة العسكرية من رؤساء دفاع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لدى اللجنة رئيس دائم يتم اختياره في اجتماع اللجنة من بين الأعضاء، ويتم تعيينه وفقا لقرار يصدره المجلس[30].

3- الاستراتيجية العالمية للأمن والسياسة الخارجية سنة 2016: تعتبر الاستراتيجية العالمية للأمن والسياسة الخارجية سنة 2016، والتي أعلنت عنها Federica Mogherini نائبة رئيس المفوضية الأوروبية نقلة نوعية دعمت الهوية الأمنية الأوروبية، حيث نتج عنها مجموعة من المؤسسات واللجان الأمنية[31]، حيث ركزت على الإقرار بأن الأمن الأوروبي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الداخلي للاتحاد والأمن الخارجي، حيث اعتبرت هذه الاستراتيجية التزاما بسعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن في جميع انحاء العالم، تعززت هذه الاستراتيجية بمجموع من المؤسسات هي[32]:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

- **صندوق الدفاع الأوروبي EDF**: هو صندوق لتنسيق وتوسيع الاستثمارات في مجال أبحاث الدفاع داخل الاتحاد الأوروبي، وخصص له ميزانية تقدر بـ500 مليون أورو سنويا انطلاقا من عام 2020.

- **تأسيس قوة القيادة والتخطيط العسكري MPCO**: تتولى قيادة البعثات العسكرية غير التنفيذية للاتحاد، كما تعمل على تحسين إدارة الازمات.

- **مبادرة التعاون الهيكلي الدائم في مجال الدفاع PESCO**: تتخصص في مراقبة مدى التزام الدول الأعضاء في الاتحاد بتطوير القدرات الدفاعية، ومشاريع الصناعة العسكرية.

- **المراجعة السنوية المنسقة للدفاع CARD**: وهي عملية تطوعية تهدف إلى رصد الخطط الدفاعية للدول الأعضاء في الاتحاد للمساعدة في تنسيق مستويات انفاقهم، وتحديد المشاريع التعاونية المحتملة بينهم.

المحور الثالث: تحديات بناء هوية أمنية أوروبية مشتركة:

يعتبر تحدي بناء هوية أمنية أوروبية مشتركة من بين أهم القضايا التي تسعى الدول الأوروبية من أجل إيجاد حلول لها، لقد مرت مراحل إنشاء الهوية الأمنية الأوروبية بكثير من المراحل خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانخراط المنظومة الأوروبية في نظام الهيمنة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين أصبح العالم لا يعرف سوى قطب واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعتبر الجيوبوليتيك الأوروبية من أهم الفضاءات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي اعتمدت عليها من أجل الضغط على روسيا وبدرجة أقل الصين.

يكمن التحدي الأول الذي يعرفه مسار تأسيس لهوية أمنية أوروبية مشتركة في البعد الأطلسي، الذي يتشكل من قطبين أساسيين؛ هما الولايات المتحدة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية، وهما أهم عنصرين يمكننا من خلالهما تفسير صعوبة تأسيس الهوية الأمنية الأوروبية.

أولا: البعد الأطلسي ضد البعد الأوروبي

يعتبر الهدف الأول من إقامة هوية أمنية أوروبية مشتركة هو فك الارتباط الأمني الوثيق الذي يجمع الدول الأوروبية بالدول الأطلسية، حيث أن قدرات الحلف الأطلسي الدفاعية هي في الحقيقة مبنية على القدرات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية.

ذكر تصريح روما حول السلام والتعاون سنة 1991 على هامش تبني استراتيجية جديدة للحلف الأطلسي، أن الحلف يوكل للحلفاء الأوروبيين تقرير الإجراءات الأساسية للتعبير عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة. كما ركز على ضرورة التعاون بين الحلف والهوية الأوروبية للأمن والدفاع(33).

رغم هذا الإقرار غير أنه تبقى إشكالية بقاء الترابط العملياتي والسياسي بين الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي مؤثرة على الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، حيث تجعلها تحت سيطرة الحلف الأطلسي الذي يبقى مسؤولا عن تحديد مسار رسم التهديدات ومسار تحديد الخطر، وهذا ما يجعل الهوية الأطلسية- أوروبية وليست أوروبية فقط، ورغم الترابط الفكري والحضاري بين القوى الأوروبية والأطلسية غير أن هناك إشكالية جيوبوليتيكية بينهم، حيث أن التهديدات ذات الطابع الجغرافي بالدرجة الأولى وليس حضاري، حيث أن التهديدات الموجودة في الفضاء الأوروبي لا تشكل خطرا على الأمن الأطلسي في الكثير من الأحيان، ومن أجل معالجة هذه التهديدات تحتاج القوى الأوروبية إلى تطوير قدراتها الدفاعية.

شهد مؤتمر المراجعة المنعقد في 1996 الذي خصص لإعادة النظر في النقائص الموجودة في معاهدة ماستريخت وتدارك الأخطاء الموجودة فيها، فعلى مستوى

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الدفاع قام المؤتمر بدراسة سبل تطوير الهوية الأوروبية للدفاع دون المساس بالدعامة الأوروبية في الحلف الأطلسي، مع محاولة الوصول إلى صيغة تمكن الدول الأوروبية غير المنظمة للحلف من المشاركة في تحقيق الأمن الأوروبي، دون أن تضع لها التزامات دفاعية داخل الحلف، كل هذا من أجل ضبط الاختلافات بين الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة والهوية الأمنية للحلف الأطلسي[34].

كما شهدت العلاقة بين الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي تطورا مهما في مسار رسم الهوية الأمنية الأوروبية، كانت لقمة الحلف الأطلسي في وارسوا سنة 2016 الدور فيها، حيث رسخت التعاون المؤسساتي بفضل توقيع إعلان التعاون المشترك، والذي ضم سبع مجالات مهمة وهي[35]:

- مكافحة التهديدات الهجينة.
- التعاون المتعلق بالمجال البحري.
- قضايا الأمن والدفاع السيبراني.
- القدرات الدافعية.
- التمارين العسكرية.
- مرونة الدول الصديقة.

ثم عقبه كان هناك الإعلان الثاني الصادر سنة 2018، حيث ركز على تحقيق أربع مجلات رئيسة هي:

- التنقل العسكري.
- مكافحة الإرهاب.
- المخاطر الكيميائية والبيولوجية.
- قضايا المرأة والسلم والأمن.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية علاقتها مع الدول الأوروبية نقطة أساسية في مصير تشكيل الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، حيث أن بوادر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الشأن الأمني الأوروبي، وتقليل عدد الجنود الأمريكيين الذي رافق صعود الرئيس ترامب سرعان ما تراجع نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، والتي اثبتت مجموعة أفكار أهمها عدم قدرة أوروبا على الدفاع عن نفسها بدون الولايات المتحدة، وهذا ما دفع بالقادة الأوروبيين إلى مراجعة جميع أسس الدفاع الأوروبي.

ثانيا: تأثيرات البريكست على الأمن الأوروبي المشترك

لقد تسبب القرار التاريخي الذي اتخذته بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي أزمة حقيقة على مجموعة من الأصعدة، وأبرزها السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي، حيث أن خروج بريطانيا من الاتحاد جعله بقوة نووية واحدة وهي فرنسا[36]. توجد الكثير من النقاط التي يجب دراستها بين الأسباب والنتائج التي سببها BREXIT في الاتحاد الأوروبي، ولكن قبل ذلك يجب الإشارة إلى أن بريطانيا كانت منذ البداية رافضة للسياسات الأمنية الأوروبية، وخاصة فكرة تأسيس هوية أمنية أوروبية مشتركة التي كانت تعتبرها مهددا للهوية الأمنية الأطلسية .

رفضت بريطانيا مضمون الرسالة التاريخية التي أرسلها الرئيس الفرنسي ميتران إلى المستشار الألماني هلموت كول سنة 1990، التي كان مضمونها ضرورة التسريع في وضع سياسات أمنية أوروبية مشتركة، حيث صرح البريطانيون بأن هذه الفكرة تخدم المصالح الفرنسية الألمانية فقط، كان الطرح البريطاني يشجع تطوير السياسات الأمنية الأوروبية في ظل الحلف الأطلسي، ويعتبره أساس الدفاع المشترك، وأن أي مشروع دفاعي يجب أن يكون داخل أجهزة الحلف الأطلسي[37].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

نلاحظ أن فكرة اختلاف الأمن الأوروبي والأمن الأطلسي لها سياق تاريخي قديم في بريطانيا، وبالعودة إلى الأسباب التي جعلت بريطانيا تقرر الخروج من الاتحاد الأوروبي يمكننا مناقشة مجموعة من الأسباب أهمها:

- رغبة بريطانيا في تحصين حدودها، حيث تجلى ذلك بشكل كبير من خلال عجز المؤسسات الأوروبية الأمنية المشتركة عن معالجة أزمة اللاجئين في ظل تفشي الإرهاب في كبرى العواصم الأوروبية، مع الخوف من انضمام تركيا للاتحاد، وهذا الذي سيجعل بريطانيا مهددة بموجة نزوح كبيرة من طرف اللاجئين.

- تراجع النفوذ البريطاني في مقابل تنامي النفوذ الفرنسي الألماني داخل غرف صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.

- ارتباط القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي بالدول المشكلة للاتحاد النقدي، حيث صرح البريطانيون بأن القرار يتخذ داخل دول منطقة الأورو ثم يعرض على باقي الدول[38].

دائما ما تعتبر بريطانيا نفسها بأنها قوة أطلسية وأن العلاقة مع الولايات المتحدة أهم بكثير من العلاقة مع الدول الأوروبية، حيث تشكل النزعة الأطلسية موضع فخر من طرف البريطانيين، هذه النزعة شكلت تهديدا كبيرا للسياسات الأمنية المشتركة وللهوية الأمنية الأوروبية، فقد تسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي في:

- خسارة الاتحاد الأوروبي لأكبر ممول داخل الاتحاد حيث بلغ مجموع الاشتراكات المالية لبريطانيا في الاتحاد الأوروبي نسبة 12 % من ميزانيته[39].

- تسبب خروج بريطانيا في ترك فراغ أمني كبير على المستوى العسكري والمخابراتي بوجه الخصوص، حيث أن الأجهزة المخابراتية البريطانية تعتبر الأكثر فعالية في أوروبا خاصة بوجود مركز مراقبة الاتصالات الذي يعتبر من أقوى

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

مراكز التجسس في العالم، ولقد أفاد كثيرا في احباط عمليات إرهابية في كثير من الدول.

- خسارة الاتحاد واحد من أقوى الدول في مجال الصناعة الحربية، حيث تعتبر بريطانيا وبحكم علاقتها الأطلسية من أكثر الدول المتخصصة في الصناعة الحربية، حيث تملك تكنولوجيا عالية جدا تمكنها من التفوق على الدول الأوروبية.

ثالثا: التفكك الهوياتي الناتج عن صعود اليمين المتطرف في أوروبا:

تصنف الأدبيات الأوروبية الأحزاب اليمينية المتطرفة ضمن التيارات الوطنية/الاشتراكية التي تتخذ من العنصرية والمتغير العرقي محددا أساسيا في تعاملاتها[40].

يتناول تعريف كل من الأستاذين FALTER وSCHUMANN السمات المختلفة لجوهر التفكير اليميني المتطرف وهي القومية المتطرفة، النزعة العرقية، مناهضة الشيوعية، معاداة البرلمان، مناهضة التعددية السياسية، أما MOGRIDIS فيعرفها على أنها الأحزاب ذات إيديولوجية تدور حول نفس المواد الأساسية القديمة، ويقصد هنا العنصرية وكره الأجانب والقومية[41].

هدف الحركات اليمينية المتطرفة لتغيير نظم الحكم، حيث ترفض الطبيعة الديموقراطية التي تعيش فيها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وترى بأن هذه التعددية والديموقراطية هي التي تشكل الخطر الأساسي على الهوية الأوروبية[42]. نلاحظ هنا الخطر الأساسي لهذه الحركات على الفكر الأوروبي التشاركي، حيث ترى أن الأولوية لقومياتها وليس للتكتل الأوروبي.

لقد زاد خطر هذه الحركات أكثر عندما تمكنت من الوصول إلى مواقع رسمية متقدمة عبر خطابها للرأي العام الأوروبي، باستهدافها المجموعات غير الأوروبية المتواجدة بأوروبا[43].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تكمن الأسباب المادية وراء تطور الأحزاب اليمينية المتطرفة في علاقة البطالة بالهجرة التي غالبا ما تستعمل في الخطابات الانتخابية عبر خطاب موجه ضد المهاجرين الذي أخذ مناصب العمل من السكان الأوروبيين، كما تستعمل هذه الحركات الخطاب الذي يثير خطر تفكك الهوية الوطنية والثقافة القومية، بسب الاندماج الزائد مع الدول الأوروبية والحركة الواسعة للمهاجرين(44).

إضافة إلى فكرة كره المهاجرين ورفض سياسات الهجرة تصر الحركات اليمينية على أنها هي الأصل الذي تقوم عليه الفكرة القومية التي تعتبر المهدد الأساسي للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، حيث تسعى هذه الحركات إلى إعادة انغلاق الدولة عن نفسها واستعمال مبدأ المصلحة الفردية بدل المصلحة الجماعية، وهذا ما يشكل تهديد حقيقي لمساعي بناء هوية مشتركة خاصة مع تمكن هذه الحركات من إنشاء قاعدة جماهيرية كبيرة تدعم خطابها وتوجهاتها.

خاتمـــة:

في الأخير ومن خلال ما سبق تناوله في الدراسة، يمكننا الوصول إلى **النتائج** التالية:

-تقر المقاربات النظرية في الدراسات الأمنية اليوم إلى أهمية الاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية في تحقيق الأمن، مع الإقرار بأن الأمن اليوم عرف توسع في الأبعاد، حيث تم التركيز على المزيد من الأبعاد بخلاف البعد العسكري.

-عدم يقين الدول الأوروبية من جدوى التبعية التامة للمؤسسات الأمنية الأوروبية، والذي يرجع إلى نقص الثقة بين الدول الأعضاء، وهذا ما أضعف الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

-تحدي القوى الأطلسية مع القوى الأوروبية أخذ أبعادا مختلفة بعد Brexit ، حيث تسبب في ضعف كبير للمؤسسات الأوروبية الصانعة للسياسات الأمنية والدفاعية.

-تعتبر السياسات الأمنية في المجال الطاقوي من بين أهم التحديات التي يجب معالجتها، حيث يشكل الأمن الطاقوي تحدي وجودي بالنسبة لأوروبا.

-تعتبر الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة من بين أهم العناصر التي تساهم في تحقيق التكامل الأوروبي؛ فقضية الأمن قضية مصيرية لكل التكتلات السياسية والاقتصادية في العالم، ولا يمكن للاتحاد الأوروبي تحقيق تكامله إلا عن طريق تحقيق هويته الأمنية المشتركة.

-تعتبر النقاشات الأوروبية الأطلسية حول الأمن هي الأساس الأول الذي يجب حسمه من أجل استكمال بناء الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة.

الهوامش والمراجع:

(1)- الحاجة سعود ونور الدين دخان، التفسيرات البنائي للأمن والإرهاب في العلاقات الدولية: الهوية كمحدد للأمن ومعرفة للبيئة الأمنية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد: 01، سنة 2022، ص8.

(2)- المرجع نفسه، ص9.

(3)- فتحي أوهيب وبن عمر عواج، الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية، المجلد 11، العدد1، سنة 2022 ص10.

(4)- الحاجة سعود ونور الدين دخان، المرجع السابق، ص10.

(5)- المرجع نفسه، ص11.

(6)- saed irving lewis, états, échanges nucléaires et prolifération, these doctorat en science politique, laval université, 2013, pp 27 28.

(7)- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، سنة 2012، ص59.

(8)- سيد أحمد قوجيلي، الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة 2010، ص ص 77، 80.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(9)- محمد حمشي، مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد6، سنة 2018، ص17.

(10)- رجب ايمان، ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية- الأوكرانية: أبعاد التأثير ومسارات المستقبل، (2023/07/05، الساعة 11:05). https://2u.pw/7Jepdl

(11)- المرجع نفسه.

(12)- الاتحاد الأوروبي يعزز قدراته الدفاعية بـ "البوصلة الاستراتيجية"، (2023/07/05، على 11:16). https://2u.pw/ktEJyqY

(13)- مصنوعة أحمد وبركنو نصيرة، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 2، العدد 2، سنة 2016، ص 71.

(14)- موسى مهدي، أوروبا تضع استراتيجية الأمن الاقتصادي لحماية أسواقها من الصين، (2023/07/05 على 11:29). https://2u.pw/M166vck

(15)- سهير الشريبني، دلالات اصدار استراتيجية الأمن الاقتصادي (2023/07/05، على 11:34) ، https://2u.pw/vvZRGDs

(16)- لوطفي مزياني، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الامدادات الطاقوية، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد01، سنة2021، ص868.

(17)- محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية- الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، المستقبل العربي، المجلد40، العدد 464، سنة 2017 ص 125.

(18)- خولة بوناب وفهيم رملي، الاتحاد الأوروبي واشكالية الأمن الطاقوي، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، سنة 2018، ص186.

(19)- لوطفي مزياني، مرجع سابق، ص 871.

(20)- خولة بوناب وفهيم رملي، مرجع سابق، ص 189.

(21)- لخضر نويرة، امن طاقة الاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 09، سنة 2017، ص 212.

(22)- المرجع نفسه، ص ص 205، 206.

(23)- إبراهيم بولمكاحل، الاستراتيجية الطاقوية الروسية وانعكاساتها على الأمن الطاقوي، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، الجزائر، 2019، ص 209.

(24)- هشام بن حداد، تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسية الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ملجة القانون: المجتمع والسلطة، المجلد 07، العدد 02، السنة 2018، ص 250.

(25)- المرجع نفسه، ص 256.

(26)- عبد العزيز الريس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، سنة 2014، ص218.

(27)- Helsinki European Council 10 And 11 December 1999, https://2u.pw/OcquO6e, (le 09/07/2023 a 21:28)

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(28)- هشام بن حداد، مرجع سابق، ص 206.

(29)- إضاءة على منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في أوروبا،
https://2u.pw/5wjdRkt .(21:32 على ،2023/07/09).

(30)- European Union Military Committee (EUMC), https://2u.pw/xnNa4XK , (le 09/07/2023 a 21:35)

(31)- الشؤون السياسية وبناء السلام: الاتحاد الأوروبي،
https://2u.pw/VGwtBxC ..(21:38 على ،2023/07/09)

(32)- أمنة مصطفى دلة، الاتحاد الأوروبي فاعلا أمنيا؟ سياسات عربية، العدد 46، سنة 2020، ص ص17،18.

(33)- راضية ياسمين مزاني، البعد المؤسساتي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، دراسات الاستراتيجية، العدد 11، سنة 2012، ص 68.

(34)- المرجع نفسه، ص 70.

(35)- أمنة مصطفى دلة، المرجع السابق، ص 20.

(36)- Jeremy Ghez and others, Defence and security after Brexit: A snapshot of international perspectives on the implications of the UK's decision to leave the EU, report of RAND Corporation, 2017 , p10.

(37)- رامي حميد، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، سنة 2018، ص 10.

(38)-عبد الحكيم ذهبي وإسماعيل دبش، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 11، العدد 02، السنة 2020، ص 617.

(39)- رامي حميد، مرجع سابق، ص 12.

(40)- سميرة ناصري وسميحة برق، تجدد النزعة القومية الأوروبية: ما بين تداعيات الهجرة غير النظامية وضغوطات التيار اليميني المتطرف، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 02، سنة 2022 ص 813.

(41)- سهام ركينة وزقاغ عادل، أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية: من التهميش إلى الصعود (حزب الجبهة الوطنية الفرنسية)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 15، عدد 03، سنة 2022، ص50.

(42)- عبد الله راقدي، جيوبوليتيكا الحضارية في حوض المتوسط في ظل تهديدات الإرهاب واليمين المتطرف، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، سنة 2017، ص 08.

(43)- المرجع نفسه.

(44)- سهام ركينة وزقاغ عادل، المرجع نفسه، ص ص 53 .